المصارف العربية في مواجهة مشاكل الإقراض الداخلي

"مشكلة الديون المصرفية المتعثرة" [1]

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، على دعوتهم لي للحديث ضمن برنامج هذه الندوة، التي تمثل واحدة من سلسلة الندوات القيمة التي ينظمها اتحاد المصارف العربية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

وكما تعلمون فإن كثيرًا من البنوك تواجه الآن عددًا من المشاكل، لعل من أهمها على المستوى العالمي هو مشكلة الديون الخارجية المتعثرة التي يقتضي حلها – في رأينا – ضرورة تضافر جهود كل من الدائنين والمدينين. وهناك على المستوى المحلي مشكلة الديون الداخلية المتعثرة. وسوف يكون موضوع هذه المحاضرة هو مشكلة الديون الداخلية المتعثرة التي تواجه المصارف العربية.

والحديث عن مشكلة الديون المصرفية الداخلية المتعثرة عمومًا يقتضي في البداية إلقاء الضوء على طبيعتها، وما يجب اتخاذه من إجراءات بهدف الحد من هذه الظاهرة في الدول العربية. وأرجو أن تسمحوا لي أن أعرض أخيرًا مشكلة الديون الصعبة الداخلية التي واجهت البنوك الكويتية.

أما من ناحية طبيعة المشكلة، فإنه يمكن القول إن أهم نوع من مخاطر الإقراض هو عدم قدرة المدين على خدمة الدين وعدم مقدرته على السداد عندما يحين موعد الاستحقاق، وما يترتب على ذلك من تحول التسهيلات الائتمانية إلى ديون متعثرة. ويعتبر هذا النوع من المخاطر أحد المشاكل الجوهرية التي تواجه دائمًا أي جهاز مصرفي. وفي الظروف العادية يتوقف نجاح الإدارة المصرفية في هذا المجال على مدى قدرتها على التوفيق والملاءمة بين اعتبارات الربح والمخاطر المحتملة من توظيف ما لدى البنوك من أموال ومع التسليم بوجود

(1) ألقيت في ندوة اتحاد المصارف العربية في باريس، خلال الفترة 26 – 27 مارس عام 1987.

Central Bank of Kuwait - Public بنك الكويت المركزي – عام

الديون المتعثرة كأحد مخاطر العمل المصرفي، إلا أنه قد تتفاعل مجموعة من الظروف غير المتوقعة تؤدي إلى تحول هذه المخاطر المحتملة إلى مشكلة واقعية، مما يعرض الاقتصاد المحلي بصفة عامة، والقطاع المصرفي بصفة خاصة، إلى الدخول في سلسلة من الأزمات التي تؤثر سلبًا في مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، إذا لم يتم تدارك الموقف في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المناسبة التي يمكن من خلالها احتواء المشكلة.

وأما عن أسباب تعثر الديون المصرفية الداخلية، فإن النظرة العامة تسمح القول بأن لها أسبابًا مشتركة: بعضها خارجي ناجم عن العلاقات الاقتصادية الدولية، وخصوصًا العوامل التي تحكم الصادرات والواردات السلعية وما تعكسه من آثار في داخل الدولة، والبعض الآخر محلي، وعادًة ما يكون مرتبطًا بدرجة التقدم الاقتصادي، ويختلف في الدول الصناعية المتقدمة عنه في الدول النامية. ولا يتسع المجال هنا لذكر أسباب تعثر الديون المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن تعداد أسباب تعثر الديون الداخلية في الدول النامية. ومنها الدول العربية – على النحو التالي:

أولاً: أسباب تتعلق بجانب الطلب على الائتمان:

فإذا كانت القروض التي تقدم إلى الحكومة أو الهيئات الحكومية أو المؤسسات التي تضمنها الحكومة لا تثور بشأنها مشكلة عدم القدرة على السداد، فإن الوضع يختلف بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي تمنح للقطاع الخاص، سواء للأفراد أو المشروعات. ففي كثير من الأحيان لا تتوافر الضمانات الكافية بالنسبة للقروض الشخصية، كما أن غالبية المشروعات في البلاد النامية ذات حجم صغير أو متوسط، وفي معظم الأحيان لا تتبع نظامًا محاسبيًا يتيح للبنوك تقييم وضعها المالي على نحو دقيق، إما بهدف التهرب من دفع الضرائب، أو عدم الإعلان عن أصول معينة بقصد استخدامها كضمانات في الحصول على قروض من السوق التمويلية غير المنظمة والتي تحتل مكانة هامة في كثير من البلاد النامية.

ثانيًا: أسباب تتعلق بجانب عرض الائتمان المصرفي:

وهي التي ترجع إلى أخطاء الإدارة المصرفية، سواء قبل الموافقة على التسهيلات الائتمانية أو بعدها. ومن أمثلة ذلك، عدم الدقة في فحص ما يقدم إلى البنك من دراسات حول الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تطلب التمويل، وعدم بذل الجهد الكافي من أجل تجميع المعلومات اللازمة عن العملاء، وعدم متابعة استخدام القروض في الأغراض التي طلبت من أجلها، وتوجيه جزء من التسهيلات إلى أنشطة غير إنتاجية. يضاف إلى ذلك توسع البنوك في بعض الأحيان في منح القروض الشخصية حيث تلعب "المجاملات" دورًا هامًا في هذا المجال.

ثالثًا: أسباب ترجع إلى طبيعة الاقتصاد النامي أو مترتبة على الأيديولوجية الاقتصادية التي تتبعها الدولة:

وأهم ما يتصف به الاقتصاد النامي هو حالة عدم الاستقرار، التي ترجع إلى عدة عوامل منها:

- الخلل الهيكلي، حيث يرتكز اقتصاد معظم الدول النامية على إنتاج سلعة واحدة، غالبًا ما تكون مادة خام، تخضع أسعارها وكمياتها لتقلبات السوق الدولي الخاص بهذه السلعة وما يترتب على ذلك من آثار، غالبًا سلبية، على الوضع الاقتصادي الداخلي للدولة.

- الارتباط بالسوق العالمي وما يعكسه ذلك من آثار تتمثل في عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة السلع الأجنبية في داخل الدولة، خصوصًا مع زيادة اتجاه الدول النامية إلى استيراد سلع كاملة التصنيع.

- كثرة التغييرات السياسية المتمثلة في تغيير النظام تمامًا أو التغيير المتتالي للحكومات، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في داخل الدولة.

رابعاً: مشكلة الديون الخارجية والنظام الاقتصادي الدولي:

من الواضح أن هناك تداخلاً بين مشكلة الديون الخارجية وتعثر الديون الداخلية في الدول النامية. ذلك أن جانبًا رئيسيًا من هذه الديون الخارجية لا يوجه لأغراض تنموية في هذه الدول، أو أن هذه الأموال لا تستخدم بكفاية تامة، وبالتالي لا تحدث أثرًا ملموسًا في معدلات الناتج القومي. كذلك فإن الجانب الأكبر من هذه القروض قد يتم من خلال بنوك وبشروط تجارية بحتة تتمثل في ارتفاع أسعار الفوائد، إضافة إلى تركز الإقراض بالدولار الأمريكي وما تركه الارتفاع في سعر صرف الدولار من الإسهام في زيادة عبء المديونية. وهذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، أدت إلى توجيه الموارد الاقتصادية في هذه الدول إلى خدمة الديون الخارجية مما ترك أوضاعًا انكماشية داخلية أثرت بدورها في حركة النشاط الاقتصادي المحلي، وأدت بالتالي إلى تراجع أرباح المشروعات أو تحقيق خسائر فعلية جعلتها غير قادرة على خدمة الديون أو تسديد الأصل في المواعيد المحددة.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى الصعوبات التي تواجهها هذه الدول بسبب طبيعة النظام الاقتصادي العالمي والقيود التي يفرضها على القدرات التصديرية لهذه البلدان مما يزيد من حدة الدورات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس في النهاية على مقدرة المقترض – المنتج – على السداد.

ويمكن القول إن تعثر الدين في غالبية الدول العربية يرجع إلى كل أو معظم الأسباب السابقة. يضاف إلى ذلك أسباب أخرى خاصة بالدول العربية الخليجية، يذكر منها في هذا الصدد توسع البنوك في منح التسهيلات الائتمانية الشخصية، وما ترتب على الحرب الإيرانية العراقية من غياب عنصر الاستقرار اللازم لنمو النشاط الاقتصادي في المنطقة. على أن أهم أسباب

تعثر الديون المصرفية في الدول العربية الخليجية يرجع إلى التغيرات الشديدة في قيم الأصول المالية والعقارية والتي تمثل الجزء الأكبر من الضمانات التي تقدم إلى البنوك للحصول على التسهيلات الائتمانية.

كذلك فقد تؤدي الظروف الدولية غير المناسبة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. ومع انخفاض القدرة الاستيعابية للسوق الداخلية في الدول العربية الخليجية، فإن معظم هذه الأموال يتجه إلى الاستثمار في أصول محدودة تتمثل في الأسهم والعقارات. ومع ارتفاع السيولة الداخلية تنشأ المضاربة على أسعار هذه الأصول مما يؤدي إلى ارتفاع غير طبيعي في أسعارها، وبالتالي في قيمتها كضمان تقبله البنوك لمنح التسهيلات الائتمانية. ولكن سرعان ما يؤدي انحسار موجة المضاربة إلى الهبوط الشديد في قيم هذه الأصول، وبالتالي قيمة ما تحوزه البنوك من ضمانات. وقد يؤدي قيام البنوك ببيع هذه الأصول إلى زيادة المشكلة تعقيدًا نظرًا للركود الاقتصادي الذي يصاحب انحسار موجة المضاربة.

ونستخلص مما سبق أن تعثر الديون يرجع إلى أسباب متعددة، وأن منها غير متوقع، وعليه فإن الإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة لا تهدف إلى تجنب كل مخاطر الائتمان، وإنما إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر وعدم السماح لها بالوصول إلى درجة "المشكلة" التي لا تهدد النظام المصرفي فحسب، وإنما الاقتصاد المحلي برمته.

ومع الأخذ في الاعتبار أن تفاصيل هذه الإجراءات من حيث علاقتها بتعثر الديون الداخلية يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا للظروف الخاصة بكل دولة، إلا أنه يمكننا طرح الإطار العام الذي من شأنه التغلب على موضوع تعثر الديون الداخلية، وذلك على النحو التالي:

1. ضرورة إتباع البنوك لسياسة إقراض سليمة ترتكز على أركان أساسية تتمثل في دقة دراسة طلبات الائتمان، ومحاولة تجزئة المخاطر، ومتابعة التنفيذ:

إن القاعدة الأساسية لإيجاد إدارة حافظة قروض جيدة لابد من أن تقوم على أساس تبني البنك لسياسات إقراضية مكتوبة تتصف بالوضوح والشمولية. ومثل هذه السياسات، يتوجب أن تقترن في الوقت ذاته بأسلوب منتظم من جانب البنك لمراجعة عملياته الإقراضية. وعلى المسؤولين في البنك مراعاة وضع سياسة الإقراض ضمن إطار عام يقوم على أساس منح تسهيلاته الائتمانية وفقًا لقواعد إقراض سليمة توفر لهذه التسهيلات عنصر الضمان وقابلية التحصيل ضمن سياسة توظيف عامة توفر الحماية للمودع، والأربحية للمساهم، مع خدمة الاحتياجات التمويلية للمجتمع. كذلك من العناصر الهامة التي يتوجب مراعاتها عند وضع السياسة الإقراضية هو أن تكون هذه السياسة على درجة من المرونة التي تعطي البنك سهولة التحرك استجابة لمستجدات المتغيرات في الأوضاع الاقتصادية. وعلى البنك أن يراعي تطوير سياسته الإقراضية في ضوء موارده المالية المتاحة وجهازه الوظيفي والخدمات الحالية والمحتملة التي يقدمها للمجتمع، إضافة إلى الهيكل التنظيمي الذي يضعه البنك لتنفيذ السياسة الإقراضية بما في ذلك وضع نظام فعال للمراجعة الداخلية للقروض ورفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة مع تزويده بالبيانات المختلفة حول إنجازات جهاز الإقراض ووضع حافظة القروض.

إن السياسة الإقراضية السليمة تشمل مجموعة معايير مثل وضع أولويات للتمويل، والتوزيع النسبي لقروض البنك، والحدود القصوى لاستحقاقات القروض، ومستويات أسعار الفائدة، وهامش الضمان، والبيانات المالية التي ينبغي أن يقدمها المقترضون من الأفراد والشركات، وشروط التدقيق الخارجي لميزانيات العملاء، والمبلغ الإجمالي للقروض القائمة بالنسبة لبنود معينة من ميزانية البنك، وتركز الائتمان، وصلاحيات الإقراض، ووضع تعريف للقروض التي

تنطوي على مشاكل ويمكن أن تتحول إلى قروض متعثرة، ونوعية البيانات والتقارير التي يتعين رفعها إلى مجلس الإدارة وأسلوب البنك في متابعة القروض. كذلك فإن السياسة الإقراضية السليمة لأي بنك يتوجب أن تبين نوعية السجلات التي يحتفظ بها البنك، والبيانات والمستندات التي ينبغي أن يحتوي عليها ملف العميل، وطريقة حفظ المستندات، وفترات مراجعة التسهيلات، وذلك لتوفير أسس رقابة داخلية جيدة على عمليات الإقراض. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو أن السياسة الإقراضية بما تشمله من معايير مختلفة يتعين أن تكون واضحة ومكتوبة قبل البدء في عملية منح التسهيلات الائتمانية.

إن فشل إدارة البنك في وضع سياسة إقراضية شاملة يعتبر من الأسباب الرئيسية للكثير من المشاكل المالية التي يواجهها البنك كنتيجة لارتفاع عدد ومبالغ القروض المتعثرة. ومن هنا يلاحظ أن وضع السياسة الإقراضية لدى أي بنك هو لتحقيق هدف نهائي يتمثل في تقليص عدد ومبالغ مثل هذه النوعية من القروض. ولذلك فإن السياسة الإقراضية يتوجب أن توضع بصورة يتم فيها منع الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع مبالغ القروض التي يمكن أن تتعثر. وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى مثل هذه النوعية من القروض، منها تقديم تسهيلات ائتمانية كبيرة إلى أعضاء مجالس إدارة البنك وإلى الشركات التي يساهم بها هؤلاء الأعضاء دون إتباع البنك لقواعد الإقراض السليمة، واهتمام البنك بعنصر الربحية على حساب عنصر المخاطرة، وعدم التزام البنك بأسس الإقراض السليمة تهيبًا مما قد يكون للمقترض من نفوذ، ومنح القروض على أساس بيانات مالية غير كافية، وعدم استكمال اتفاقيات الإقراض، وتقديم القروض على أساس القناعة الشخصية للجهة المخولة بالإقراض، وضعف الرقابة على القروض بما في ذلك متابعة أوضاع العملاء أثناء فترة القرض، وعدم كفاية أجهزة التحليل المالي لدى البنك، واتساع قاعدة الاستثناء في عملية الإقراض، ثم الإفراط في عملية منح التسهيلات بدافع المنافسة دون الاستناد إلى المبادئ السليمة للإقراض.

2. المراجعة الداخلية للقروض:

أشرنا فيما سبق، إلى أن السياسة الإقراضية السليمة ينبغي أن تقترن في الوقت ذاته بأسلوب منتظم من قبل البنك، وذلك لمراجعة عمليات الإقراض للوقوف على أية مشاكل في هذه التسهيلات، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من إجراءات كفيلة لاستبعاد مثل هذه المشاكل في وقت مبكر. إن مثل هذه المراجعة لا تتم فقط عند انتهاء مدة التسهيلات، بل إنها مراجعة مستمرة طوال أجل القروض. والمراجعة الداخلية تمكن البنك من تصنيف التسهيلات الائتمانية وفقًا لأسس مقبولة، بحيث يتم اقتطاع المخصصات الملائمة وفقًا لتصنيف التسهيلات. وبسبب أهمية المراجعة الداخلية، فإنه حسب التنظيم الحديث في البنوك توجد إدارة مستقلة تقوم بعمليات فحص خاصة لتسهيلات البنك، وذلك لاكتشاف ما قد تنطوي عليه هذه التسهيلات من مشاكل. وفي رأيي أن الطريقة الفعالة لمراجعة القروض داخليًا يمكن أن تتم بصورة مشتركة من قبل إدارة مستقلة للمراجعة بالتعاون مع مدراء القروض، وذلك لكون هؤلاء المدراء على اتصال أوثق بالعملاء وعلى دراية أوسع بمشاكلهم، وهذا يوفر لفريق المراجعة القدرة على اكتشاف أية مشاكل حقيقية في الوقت المناسب.

3. كذلك يتعين على البنوك المركزية والسلطات النقدية، انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقها، القيام بدور فعال في هذا المجال:

فمن ناحية، يتوجب وضع الضوابط التي تهدف إلى ترشيد سياسة البنوك في منح الائتمان ومراقبة استخدامه، مع إدخال التعديلات اللازمة على هذه الضوابط في ضوء ما تكشف عنه الظروف. وكذلك تطوير وتدعيم نظام مركزية المخاطر على نحو يسهل على البنوك الحصول على ما تحتاجه من معلومات عن طالبي التسهيلات الائتمانية أو المدينين. ومن ناحية أخرى، فإن مراقبة ملاءة البنوك وتكوين المخصصات تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على استيعاب أية مخاطر تواجه البنوك بسبب ما قد يظهر من ديون متعثرة.

كذلك فإنه في الدول المهيأة لوجود أسواق نقدية ومالية فيها، ينبغي على البنوك المركزية أن تساهم في تنمية وتطوير هذه الأسواق، نظرًا لما تؤديه السوق المالية المتطورة من خدمات فعالة في عمليات تدوير رؤوس الأموال بين المستثمرين والمقترضين. وفي هذا رديف للاقتراض عن طريق البنوك، إضافة إلى ما تبعثه السوق المالية المتطورة من حيوية في النشاط الاقتصادي عمومًا.

وبعد هذا العرض لطبيعة الديون المتعثرة وأسبابها وما يتوجب اتخاذه من إجراءات لمحاولة الحد من مخاطرها، اسمحوا لي الآن أن أعطف على جوانب هذه المشكلة في الكويت.

دراسة جوانب المشكلة في الكويت:

واجهت البنوك الكويتية مشكلة الديون المتعثرة خلال عام 1984، حيث توقف بعض المدينين عن السداد نتيجة لتعثر حقيقي أو غير حقيقي. وقد اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى احتواء وعلاج المشكلة والمحافظة على الوضع المالي السليم للبنوك الكويتية، مع الأخذ في الاعتبار جميع الظروف الخاصة بالمدينين.

ولإمكانية التعرف على مسببات هذه المشكلة في الكويت، فإنه يمكن القول إن أمور السياسة الائتمانية كانت تسير على نحو طبيعي منذ أوائل السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات. فمنذ بداية تلك الفترة شهدت التسهيلات الائتمانية معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها لم تكن تشكل خطورة على الوضع الاقتصادي العام أو على المراكز المالية للبنوك الكويتية، لأنها كانت في معظمها تسهيلات موجهة إلى وحدات القطاع الخاص المنتجة والقادرة على السداد، والتي تم التوسع فيها تحت تأثير النظرة التفاؤلية للمستقبل التي سادت البلاد خلال تلك الفترة.

إلا أنه مع بداية الثمانينيات ظهرت عدة تغيرات مهدت الطريق أمام الفورة الاقتصادية غير الطبيعية في الكويت، حيث بدأت معدلات أسعار الفائدة في السوق العالمي في الهبوط منذ

أواخر عام 1981. وترتب على ذلك زيادة توطن رؤوس الأموال، مما أحدث سيولة زائدة لدى البنوك والمستثمرين. وتزامنت هذه الأحداث مع صدور قرار بمنع تأسيس شركات مساهمة جديدة. ونظرًا لضيق فرص الاستثمار في الداخل، فقد تم التحول إلى إنشاء شركات تحمل جنسيات دول عربية خليجية وبرؤوس أموال كويتية. وطرحت أسهم هذه الشركات في التداول بالسوق الموازية بالكويت "سوق المناخ". ومع استمرار وجود السيولة الزائدة بدأت حالة المضاربة على أسهم هذه الشركات، وسرعان ما شملت أسهم الشركات الكويتية بالسوق الرسمية، مما أدى إلى الارتفاع الحاد للقيمة السوقية للأصول المالية وما تبع ذلك من ارتفاع في قيمة العقارات التجارية والاستثمارية، خاصةً مع توسع عمليات التداول الآجل التي أوجدت سوقًا ائتمانيًا كبيرًا بعيدًا عن السوق المنظم.

وقد صاحب هذه العوامل حدوث تغييرات هيكلية في التسهيلات الائتمانية المحلية التي قدمتها البنوك التجارية، ارتفعت في عام 1980 بما نسبته 80% عما كانت عليه في عام 1978، كذلك لوحظ التغير الكيفي الذي تمثل في توسع البنوك في منح ما يسمى بالقروض الشخصية، والتي وجهت أساسًا لأعمال المضاربة، حيث بلغ معدل الزيادة فيها 100% في عام 1980 بالمقارنة بعام 1978. كذلك فقد قدمت البنوك التسهيلات الائتمانية بضمان أصول مالية وعقارية قومت بأسعار السوق في ذلك الوقت، والتي كانت مرتفعة بمعدلات غير واقعية نتيجة لأعمال المضاربة.

وعلى الرغم من الإجراءات كافة التي كان البنك المركزي قد اتخذها في مجال الرقابة المصرفية، إلا أن زيادة حدة المضاربة وقفت عائقًا في سبيل قيام هذه الإجراءات بأداء الدور المطلوب. ونظرًا لرغبة البنوك في تحقيق معدلات عالية من الأرباح، فقد تسابقت في منح التسهيلات الائتمانية، وارتفع إجمالي التسهيلات العقارية والشخصية والمالية المقدمة من البنوك التجارية

إلى القطاع الخاص في عام 1981 بما نسبته 40%، وارتفعت بنهاية النصف الثاني من عام 1982 بما نسبته 56% عن الفترة المقابلة من العام السابق.

ومنذ منتصف عام 1982 تفاعلت مجموعة من العوامل في إحداث مظاهر معاكسة لتلك التي سادت الاقتصاد الكويتي خلال الفترة السابقة. وهي عوامل ركود بما ترتب عليها من آثار في الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، والقطاعات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية بصفة خاصة، وانعكاس ذلك على البنوك.

ويمكن تقسيم هذه العوامل بحسب طبيعتها إلى داخلية وخارجية، علمًا أنها قد عملت بطريقة التأثير المتبادل في إحداث النتائج التي ترتبت عليها. وقد تمثلت العوامل الداخلية في تراجع معدلات الطلب على السلع والخدمات، وبخاصة في ظل تغير أساليب الاستهلاك غير العادية التي سادت الفترة السابقة مع إحساس بانخفاض الثروة لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة لتراجع قيم الأصول المالية والعقارية. كما تمثلت العوامل الخارجية بتراجع أسعار النفط وأثر ذلك في حجم الإيرادات العامة، وبالتالي في حجم واتجاهات النمو المتوقع في الإنفاق العام، الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. كذلك فإن استمرار الحرب الدائرة في المنطقة قد ساعد على تزايد حالة القلق وأثر بالتالي سلبًا في النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى انخفاض نشاط إعادة التصدير لعدة أسباب من بينها قيام بعض الدول المجاورة بافتتاح موانئ جديدة واتجاهها نحو الاستيراد مباشرًة من الأسواق الخارجية.

ولقد ساعدت هذه العوامل على إظهار نتيجتين هامتين هما، عدم رشاد البنوك في عمليات منح التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الماضية، ثم ما أحدثته أزمة سوق المناخ من آثار سلبية تمثلت في تدني قيم الأصول، وتدهور المراكز المالية للكثير من العملاء المقترضين من البنوك. وقد أدى تفرغ هذه المؤسسات للتصدي لمشاكل مراكزها المالية إلى تباطؤ معدلات الأداء، مما كان له أثره في محدودية الخيارات المتاحة أمامها لمعالجة اختلالات مراكزها المالية، الأمر

الذي أدى إلى تراجع قدرة العملاء على خدمة وسداد ديونهم تجاه البنوك، وبرزت بالتالي مشكلة الديون المصرفية المتعثرة أمام البنوك الكويتية.

وإضافة إلى العديد من الإجراءات الرقابية التي كان البنك المركزي قد اتخذها قبل فترة من بداية ظهور مشكلة الديون المتعثرة، فقد قام البنك المركزي أيضًا باتخاذ إجراءات خاصة لاحتواء هذه المشكلة. وتشتمل الخطوط العريضة لسياسة البنك المركزي في هذا المجال على جانبين هما:

الأول: قام البنك المركزي بحصر المشكلة من خلال وضع "قواعد وأسس في شأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها والأرباح المتأتية منها". وقد عرفت هذه القواعد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة وفقًا لمعايير فنية وموضوعية، مثل استحقاق التسهيلات، وتجاوز حدود السحب، وتسديد الفوائد وأقساط القروض، والإجراءات القانونية ضد العملاء أو شهر إفلاسهم. وقد اشتملت تعليمات البنك المركزي على ضرورة قيام البنوك بتكوين مخصص عام بنسبة 5% مقابل الجزء غير المشمول بالضمانات من التسهيلات الائتمانية المنتظمة، وتكوين مخصصات محددة بنسبة تتراوح بين 15% و 100% مقابل الأجزاء غير المشمولة بالضمانات من التسهيلات غير المنتظمة، وطبقًا لأسباب عدم الانتظام. كما أصدر البنك المركزي تعليمات في شأن تقييم محافظ الاستثمارات المالية والعقارية وأسس استهلاك الأصول الثابتة، وذلك بهدف التعرف على المراكز المالية الحقيقية للبنوك.

الثاني: وضع برنامج عمل لتطويق المشكلة وحلها، وهو البرنامج الخاص بتسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، وقد أقر مجلس الوزراء هذا البرنامج في شهر أغسطس عام 1986. وتسري أحكام هذا البرنامج على التسهيلات غير المنتظمة التي منحت للعملاء المقيمين قبل بدء العمل به، والذين تظهر مراكزهم المالية وجود عجز. وقد ركز البرنامج على ضرورة مشاركة الدائن والمدين في تسوية المديونية، التي ينبغي أن تتم من خلال إمكانيات المدين وقدراته على

السداد، على أن يحافظ له على السكن المناسب والدخل الذي يكفل له ولأسرته العيش الكريم.

ثم نظَّم البرنامج بعد ذلك مجموعة من المسائل التفصيلية، ومنها:

- وضع إجراءات موحدة للتسوية تلتزم بها جميع البنوك خلال مرحلة جمع البيانات عن المراكز المالية للعملاء، وبيان القواعد التي يتعين إتباعها عند إجراء التسوية.
- المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك الكويتية، وذلك بتقديم الدعم الملائم لها.
- التزام الدولة بالمحافظة على حقوق المساهمين كما هي في 1985/12/31، والتزامها بالوفاء بحقوق المودعين.

ومراعاة للجدية والمحافظة على حقوق البنوك، حرص البرنامج على تقرير حق البنك الدائن في اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية إذا لم يقدم المدين البيانات المطلوبة منه خلال المدة المحددة، أو إذا رفض المدين برنامج التسوية الذي وضعه البنك، أو إذا تبين للبنك بعد إبرام التسوية عدم صحة البيانات المالية التي قدمها العميل وتمت التسوية على أساسها، أو إذا امتنع العميل عن الوفاء بالتزاماته الواردة في اتفاقية التسوية المبرمة معه.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك لم تبدأ فعلاً في إجراء التسويات إلا منذ بداية هذا العام، وبعد أن أنجزت الإجراءات اللازمة لعمل التسويات. وفي ضوء آخر البيانات والمعلومات الخاصة بالتسويات يمكن القول إن البرنامج قد حقق تقدمًا كبيرًا على طريق حل مشكلة الديون المصرفية الصعبة.

وبنك الكويت المركزي إذ يضع في اعتباره الدروس المستفادة من هذه المشكلة، فإنه يعمل على استحداث مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتلاءم وظروف الاقتصاد الكويتي،

وتهدف إلى الحد من مخاطر الائتمان، وذلك عن طريق ترشيد سياسة البنوك في منح الائتمان ومتابعته، ومع تشجيع توجيه التسهيلات الائتمانية إلى القطاعات المنتجة داخل الاقتصاد. كذلك العمل على حماية المراكز المالية للبنوك الكويتية عن طريق وضع معايير خاصة بالملاءة المالية للبنوك، وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الديون المتعثرة. كما يضع البنك المركزي في اعتباره ضرورة العمل على تدعيم دور السوق المالية في تنمية الادخار وتشجيعه، وتحويل المدخرات إلى استثمارات، وذلك عن طريق القواعد التي تسمح بمرونة التعامل في السوق، سواء بخصوص تنوع الأوعية الادخارية أو بخصوص تحويل الأصول المالية إلى أصول سائلة في أسرع وقت وبأقل تكلفة، أو بالانتقال من مجال استثماري إلى مجال آخر.